سؤال «الطبع الوطني» للمصريين

فهمي هويدي

أول مقال قرأته في العام الجديد كان أحد عناوينه يتحدث عن «موسم العبط في مصر»، وقد نشرته مجلة الإيكونوميست في عدد الأول من شهر يناير، الموضوع الأساسي للمقال هو اللغط الذي أثير في مصر وتحقيقات النائب العام بخصوص إعلان ترويجي استعانت به شركة الهاتف المحمول الشهيرة للدعاية لمنتجاتها، بطلة الإعلان شخصية باسم «أبلة فاهيتا»، التي تجري حوارات اعتبرها البعض محملة برسائل ورموز مشفرة تضمنت توجيهات لها علاقة بالعمليات الإرهابية.

مقال الإيكونوميست يعبر عن الدهشة إزاء المستوى الذي وصل إليه الهوس الأمني في مصر، الذي بدا أقرب إلى السفه والعبط منه إلى اليقظة والحذر. ما لاحظته في الموضوع أن أطرافا في الإعلام الأمني والنيابة العمومية أخذت المسألة على محمل الجد، وهو موقف قوبل من جانب المعلقين في مواقع التواصل الاجتماعي بدرجات مختلفة من الدهشة والسخرية. الأمر الذي يحير المرء ويدفعه إلى التساؤل عن مدى تعبير هذا الموقف أو ذاك عن حقيقة المزاج الشعبي في مصر.

يدفعني إلى ذلك أنني كنت قد قرأت عن العلاقة الوثيقة بين أداء النخب في المجتمع وبين المستوى الحضاري للشعوب، وهي الفكرة المحورية في كتاب شهير عنوانه «السياسة بين الأمم»، الذي ألفه عالم السياسة الأمريكي مورجان ثاو، واعتبر فيه أن الرؤية الاستراتيجية لكل بلد هي ثمرة تفاعل بين المصلحة الوطنية من جهة والقدرات الوطنية من جهة ثانية. وهذه القدرات الأخيرة تتحدد في ضوء عاملين، أحدهما متغير والثاني ثابت. الأول يتمثل في الإمكانيات الاقتصادية والصناعية والقوة السياسية التي يعبر عنها التأييد الشعبي والحضور الدبلوماسي.

أما العامل الثابت فهو يتمثل أولا في الوضع الجغرافي وثانيا فيما يصفه مورجان ثاو بالطبع الوطني. وهذه النقطة الأخيرة هي التي تهمني في الموضوع. ذلك أن الكاتب في تحليله للطبع الوطني عُنى بالإشارة إلى بعض النماذج، فذكر أن الإنجليز مشهورون ببرودة دمهم، وإن الفرنسيين يتسمون بالعقلانية الديكارتية، في حين أن الروس معروفون بخوفهم من السلطة ومن الأجنبي. وهو ما دفعني إلى التساؤل عما إذا كان للعرب طبعا وطنيا واحدا، أم أن اختلاف أقطارهم وتوزعهم على رقعة جغرافية مترامية الأطراف جعل لكل قطر أو إقليم طبعه الوطني المتميز.

وفي هذه الحالة يثور السؤال عن الطبع الوطني للمصريين. وما إذا كانت الصورة المرسومة في الفضاء الإعلامي والسياسي الراهن تعبر حقا عن المستوى الحضاري للشعب المصري. وهذا التساؤل الأخير يكتسب أهمية خاصة عندي ليس فقط بسبب رابطة الانتماء المفهومة، ولكن أيضا لأنني أزعم أن الأفق السياسي والإعلامي في مصر بات يعاني من التلوث والتشوه الذي يسرب إلى المرء شعورا بالقلق والخوف من أن يكون بحالته تلك ممثلا للمستوى الحضاري للشعب.

ليس بمقدوري أن أجيب على شق السؤال المتعلق بالطبع الوطني للأمة العربية أو شعوبها، بسبب شح الدراسات التي عالجت الموضوع، إلى جانب أننا في العالم العربي أكثر ميلا إلى تمجيد الذات منا إلى نقدها، علما بأن ذلك التمجيد له جذوره الممتدة إلى عصور الجاهلية. وإذا جاز لي أن أتحدث عن مصر فلعلي أقول إن تمجيد الذات له نبرته العالية، في حين أن نقدها يقابل بالاستهجان والدهشة. ومصطلح «أم الدنيا» يغلق الباب أمام أي محاولة للمراجعة والنقد. وحسب معلوماتي فإن الدراسات التي أجريت حول وصف تقاليد المصريين وأعرافهم أوفى بكثير من تلك التي قامت بتحليل الشخصية المصرية. كما أن ثمة ندرة شديدة في الدراسات التي تناولت القيم السائدة في أوساط المصريين في أطوار حياتهم المختلفة. لذلك أذهب إلى أن التطرق إلى الموضوع في الوقت الراهن يعتمد على الانطباعات بأكثر من اعتماده على البحوث والدراسات.

في إطار الانطباعات أسجل الملاحظات التالية:

• إن المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر والتي تتسم بالسيولة وبعدم الاستقرار لا توفر ظرفا مواتيا لتقييم أو تحليل القيم السائدة، ومن ثم رسم خريطة معبرة حقا عن الطبع الوطني للمصريين.

• إن الصراع المحتدم الآن أحدث انقلابا في وعي المصريين، حتى وجدنا أن المجتمع الذي صوت خمس مرات لصالح استفتاء وانتخابات النظام السابق والذي هتف ضد العسكر، هو ذاته الذي استسلم لموجة كراهية النظام السابق وأهله، وباتت أبواقه تتوق إلى حكم العسكر.

• إن ذلك الصراع والتعبئة الإعلامية التي صاحبته استخرجا من عامة المصريين أسوأ ما فيهم، بقدر ما أن التوافق في ثورة يناير استخلص منهم أفضل ما فيهم. لذلك فإن الظرف الراهن لا يعد توقيتا مناسبا لإجراء التقييم المنشود.

• إن تغييب الديمقراطية في مصر لأكثر من خمسين عاما دمر الحياة السياسية وشوهها، بحيث بات متعذرا علينا أن نتحدث عن طبقة سياسية حقيقية في البلد، وإنما صرنا بإزاء هواة يمارسون السياسة وليسوا سياسيين محترفين. الأمر الذي في ظله يتعذر القول بأن الطبقة السياسية الراهنة تعبر حقيقة عن المجتمع المصري أو عن طبعه. وحين يصبح هؤلاء منتخبين من المجتمع وليسوا مفروضين عليه من خلال الاعلام أو غيره فإن ذلك يكون مدعاة للاطمئنان إلى تمثيلهم للرأي العام المصري. وحينئذ فقط يمكن اعتمادهم كأحد عناصر تقدير الطبع الوطني للمصريين.

عن «الشروق» المصرية

اعتبار منظمة إرهابية يخضع للقضاء لا للسياسة

عادل درويش

قرار مجلس الوزراء المصري باعتبار الإخوان المسلمين جماعة إرهابية كان مطلبا شعبيا له مسوغات قانونية وإن غلبت البلاغة العاطفية على اللغة القانونية للبيانات المصرية الرسمية في هذا الشأن. ورغم سلامة مواد القانون التي تستند إليها الحكومة المصرية «مواد 86 إلى 101 من قانون العقوبات وقرار الأمم المتحدة في 8 سبتمبر 2006» فالأمر يجب أن يكون بمحكمة قضائية.

دستوريا الحكومة المصرية مؤقتة لسد فراغ سياسي حتى انتخاب البرلمان القادم وتشكيل حكومة ممثلة للشعب ولذا فالقرار قد ينتهي مفعوله قانونيا بانتهاء مدة صلاحية الحكومة.

وهناك سابقتان حكم فيهما القضاء باعتبار الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا – أخطات الصحافة بالقول: إنها المرة الأولى منذ تأسيس الجماعة وبعضهم نشر منذ عام 1954.

الأساس في القوانين الحديثة – معظمها من القانون الروماني أو اللوائح الاثنتي عشرة لجستينيان الأول إمبراطور الرومانية الشرقية «529 – 534 م» – وتعرف باللاتينية بـCorpus Juris Civilis أو جسم التشريع المدني، مع تعديلات تنسف الأعراف المحلية، والأحكام القضائية السابقة – أنها تتعامل مع الأفراد، وأنه لا يجوز محاكمة أي شخص بلا دفاع قانوني، وأن القوانين تستند إلى مجموعة أدلة، مادية، وطبية شرعية، وشهود، ووثائق، إلى جانب المرافعات لإقناع المحلفين «خاصة في بلاد كبريطانيا ليس فيها دستور وقوانين مكتوبة وإنما تقاليدها مواجهة بين الخصمين» ونادرا ما تأخذ المحاكم باعتراف المتهم كدليل إدانة. ونادرا ما تخضع التنظيمات والأحزاب والجمعيات للمحاكمات لصعوبة – وفي أغلب الأحوال استحالة – وجود أدلة تدين جمعية أو حزبا أو تنظيما ككل.

ولسنوات طويلة في بريطانيا اعتبر المزاج الشعبي – والأدلة المنطقية والظرفية – منظمة الجيش الجمهوري الآيرلندي IRA جماعة إرهابية، وكانت الجماعة تعلن عن مسؤوليتها عن قنابل تنفجر، والواجهة السياسة للـ IRA كان حزب شين فين الذي يخوض الانتخابات، وكان له أعضاء في مجلس العموم – يرفضون دائما حضور الجلسات لعدم أدائهم اليمين الدستورية بالولاء للتاج – لكن لم يستطع مدع عام أبدا جمع ما يكفي من أدلة إدانة لوضع حزب شين فين في قفص الاتهام والتأكد من أن احتمالات أدلة الإدانة أكثر من الاحتمالات المضادة «لا نقول البراءة فمهمة الادعاء إثبات التهم بما لا يدع مجالا للشك، وكل ما يفعله الدفاع هو زرع بذرة شك صغيرة في أذهان المحلفين وتنهار استراتيجية النيابة» وهو ما يعرف بـ balance of probabilities أو موازنة احتمالات صحة الأدلة بخطئها، وهي قواعد اللعبة نفسها بين الأداء والاتهام في معظم محاكم العالم بما فيها مصر. فمثلا يمكن اكتشاف بصمات متهم على سلاح قتل، أو آثار كيماويات المفرقعات على ملابسه، أو وجود حامضه النووي في مكان الحادث، ولا يوجد حامض نووي لحزب أو جماعة.

المنظمة الآيرلندية لها نشاط اجتماعي واسع في مناطقها، وإن كانت تعتمد على الترويع وجمع الإتاوات كعصابات المافيا، مما جعل أمر إخفاء الأدلة بين الأهالي سهلا. وما جعل الأمر صعبا أيضا في قضايا تفجيرات الـIRA لإدانة المنظمة ككل، أن قيادتها السياسية لم تتعمد قتل أو جرح أي شخص، فكانت تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار غير واردة. في كل الحوادث، كانت المنظمة تخبر البوليس، أو المجلس المحلي أو الصحافة قبل الانفجار بوقت كاف لإخلاء المكان، فالهدف كان إلحاق خسائر اقتصادية وخلق ضغط شعبي على الحكومة للتفاوض. في بضع حوادث فقط لم تكن المعلومات وصلت بالطريق الصحيح وسقط قتلى وجرحى. والأفراد الذين حوكموا في هذه الحوادث وأودعوا السجن كأفراد، وكانوا أحيانا خلية من ثلاثة أو أربعة. وأضيفت، إلى تهم القتل غير المتعمد والأضرار الجسيمة بالبدن والممتلكات، تهمة التآمر لارتكاب جرائم والتستر عليها.

وبعكس IRA ومعظم المنظمات التي تستخدم الإرهاب لغرض سياسي محدد، فإن التنظيم السري لـ«الإخوان» «وأسسه حسن البنا في الثلاثينات» والتفرعات من التنظيم الدولي بأسماء أخرى، جعلت من الإرهاب غاية وأسلوب حياة ولا إنذار قبل التفجيرات – زعيم القاعدة أيمن الظواهري تخرج في مدرسة الإخوان ببرنامج سيد قطب – وهو ما يجعل مهمة وكيل النيابة المصري أقل صعوبة من نظيره في بريطانيا. ورغم ارتكاب التنظيم السري لـ«الإخوان» منذ ثلاثينات القرن الماضي، جرائم قتل وخطف واغتيال وتفجير دور سينما ومسارح وملاه وفنادق، لم تستطع النيابة المصرية جمع ما يكفي من أدلة لإدانة الجماعة كتنظيم. وحتى عندما أدين ثلاثة منهم كأفراد، أمر المرشد، حسن البنا، التنظيم السري بالقتل بقوله «خلصونا من هذا القاضي»، فقتل الإخوان القاضي الخازندار رميا بالرصاص أمام أطفاله، ورغم ذلك لم يستطع الاتهام إقناع القضاء المصري بتجريم الجماعة ككل. فقط عند اغتيال الإخوان رئيس الوزراء حسن النقراشي باشا عام 1948 تمكنت المباحث من مطابقة البصمات الموجودة في مكان الحادث بتلك في مكتب الإرشاد، والمفرقعات والأسلحة وقطع الملابس وسلسلة مفاتيح سيارة بمثيلتها المضبوطة في مكتب الإرشاد وإثبات أن القتلة من التنظيم السري الذي يأتمر بأمر البنا. وحكم القضاء المصري باعتبار الإخوان تنظيما إرهابيا وحل الجماعة عام 1948. ولقوة الأدلة لم يستأنف الإخوان الحكم كما فعلوا في قضايا سابقة.

السابقة الأخرى كانت في عام 1955 بعد أن عادوا للنشاط باتفاق مع البكباشي جمال عبد الناصر ومجموعة الضباط الأحرار، ولجوئهم للقضاء لكسب حكم عام 1954 بأنهم ليسوا حزبا سياسيا بل جماعة دعوية وذات نشاط اجتماعي، فإنهم حاولوا اغتيال عبد الناصر، وانتهى الأمر بمواجهات، لكن حادثة واحدة قدمت الأدلة. في خريف 1955 في ميدان طلعت حرب بعد عملية إرهابية عثر على الأسلحة والمتفجرات في سيارة أثبتت الأدلة المادية وأوراق التسجيل وآثار العجلات امتلاك مكتب الإرشاد لها، وأيضا تطابقت البصمات على الأسلحة مع موظفي الإرشاد.

ولذا يجب ألا تكتفي الحكومة المصرية بالتأييد الشعبي والاستناد إلى مواد القانون الجنائي، بل يجب على النيابة جمع الأدلة واستصدار حكم قضائي لإثبات قانونية ما يعرفه الجميع، وهو مسؤولية جماعة الإخوان المباشرة عن الإرهاب الذي يحاربه الشعب المصري اليوم وأصدقاؤه في السعودية والإمارات وبقية بلدان الخليج.

محاكمة يواجه فيها الادعاء دفاع الإخوان وتثبت الأدلة ما نعرفه منذ 80 عاما بأن الإخوان جماعة إرهابية، ويسجلها القضاء للمرة الثالثة في 66 عاما.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

الرسائل التي يوجهها تفجير الضاحية الجنوبية الأخير

د. أحمد أبو مطر

ليست مصادفة أن يتمّ تفجير سيارة مفخخة في الضاحية الجنوبية من بيروت معقل حزب الله يوم الخميس، الثاني من يناير 2014 ، أسفر عن مقتل 4 أشخاص وحوالي 60 جريحا حسب إعلان وزير الصحة اللبناني، أي بعد ستة أيام بالضبط من اغتيال محمد شطح مستشار زعيم تيار المستقبل اللبناني، وأيضا بسيارة مفخخة أوقعت أيضا خمسة قتلى وحوالي 70 جريحا، وقبل البدء برصد هذه الرسائل التي أراد إرهابيو تفجير الضاحية الجنوبية توصيلها، من المهم الانتباه إلى معلومة لم يتم التركيز عليها خاصة أنها صادرة عن حزب الله، وهي معلومة لها رائحة خاصة، إذ « أكدت مصادر حزب الله للمؤسسة اللبنانية للإرسال أن انفجار حارة حريك لم يستهدف أحدا من الحزب وأنّ المكتب السياسي للحزب القريب نسبيا من الانفجار لم يتضرر». هل يفهم من ذلك أنّ المهم عند الحزب هو سلامة أعضائه أولا؟ وكيف عرف الحزب أن التفجير لم يستهدف أحدا من أعضائه؟ ولماذا وكيف لم يتضرر المكتب السياسي للحزب و مبنى تلفزيون المنار القديم و المكتب السياسي للحزب، وكلها مبان قريبة من مكان الانفجار؟. هل كان الإرهابي الذي خطط للتفجير رحيما إلى هذا الحد بأعضاء حزب الله ومباني الحزب المهمة كي لا تصاب بأي تدمير؟. أم أنّ التفجير عملية مصطنعة من المسيطرين على دويلة الضاحية الجنوبية المستقلة تماما عن العاصمة بيروت من كافة النواحي الأمنية والإدارية؟. من هذه النقطة حيث لا أضرار في مؤسسات ومباني الحزب الإلهي ولا استهداف لأشخاص منه حسب تصريح مسؤولي الحزب، يمكن توجيه أصابع الإتهام بدقة للقائمين بهذا التفجير، ورصد الرسائل التي أرادوا توجيهها من خلاله، وأهم هذه الرسائل هي:

1 – تضليل إتهام الحزب الإلهي باغتيال محمد شطح :

خاصة أنّ كافة المعطيات الميدانية تتهم الحزب صراحة بهذه العملية الإجرامية للتخلص من شخصية لها دور فاعل داخل تيار المستقبل ولها ثقلها وتميزها الدولي، إذ عمل سفيرا للبنان لدى الولايات المتحدة الأمريكية « 1997 – 2000 »، وعمل في صندوق النقد الدولي « 2001 – 2005 »، ولبنانيا عمل مستشارا رفيعا لرئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة « 2005 – 2008 » وعيّن وزيرا للمالية عام 2008 . لذلك أشار فؤاد السنيورة صراحة للقاتل في بيان نعيه للفقيد عندما قال: « إنّ القاتل هو نفسه الذي يوغل في الدم السوري واللبناني..هو وحلفاؤه اللبنانيون من درعا إلى حلب إلى دمشق إلى كل سوريا». نعم إنّ هؤلاء القتلة أرادوا من تمثيلية تفجير الضاحية التضليل حول عملية اغتيال شطح ولفت الأنظار بعيدا ولو لأيام قليلة عن جرائمهم بحق الشعبين السوري واللبناني. وقد كان سعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق أكثر صراحة عندما قال: « الذين اغتالوا محمد شطح هم الذين اغتالوا رفيق الحريري والذين يريدون اغتيال لبنان وتمريغ أنف الدولة بالذل والضعف والفزع». وإلا لماذا حزب الله فقط من بين كافة القوى اللبنانية ودول العالم من يرفض الخضوع للمحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري، ولو كان بريئا لما رفض تسليم أعضائه المطلوبين للتحقيق في المحكمة الدولية.

2 – خدمة الحليف العراقي في تطهيره العرقي للسنّة :

إذ كان حليف وحش سوريا ديكتاتور العراق نوري المالكي في مأزق حقيقي جراء عملياته الإرهابية في محافظة الأنبار التي يقوم بها من منطلق طائفي بحت، فجاءت عملية التفجير المصطنعة في الضاحية الجنوبية خدمة لتوجاته الطائفية التدميرية، بدليل أنه كان قد دعا الجيش إلى الإنسحاب من المدن، ثم تراجع عن قراره معلنا إرسال قوات اضافية إلى المحافظة، رغم الانتقادات العنيفة التي وجهت له من داخل التحالف العراقي الشيعي الحاكم، إذ أعلن باقر الزبيدي رئيس كتلة المواطن النيابية والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي برئاسة عمّار الحكيم « إنّ المجلس يؤكد على أهمية احترام مرجعية التحالف واحترام كتله السياسية، وأن لا يتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية والمحورية بشكل منفرد وخارج إطار مبدأ التشاور مع كتل التحالف السياسية» وواضح تماما من تصريحه هذا أنّ غالبية القرارات هي فردية يتخذها المالكي حسب ارتباطاته ومصالحه مع ملالي طهران والنظام السوري، بدءا من شحن النفط العراقي وليس انتهاءا بفتح المجال الجوي العراقي لطائرات الملالي لإيصال الدعم والمقاتلين له. هذا مع تركيز إعلام المالكي وأبواقه على أنّ محافظة الأنبار أصبحت تحت سيطرة القاعدة وبالتالي فعمليات جيش المالكي هي ضد إرهابيين.

3 – التركيز على فكرة تعميم الإرهاب بشكل عام :

كي لا يظل التركيز المركزي في غالبية دول العالم على إرهاب نظامي الأسد والملالي، ويكفي التذكير بأنّ أول من علق على تفجير الضاحية المصطنع هو عدنان منصور الذي وظيفته الرسمية شكلا هي «وزير الخارجية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال». بينما هو حقيقة كما وصفته كارولين عاكوم في تقريرها لجريدة الشرق الأوسط : « إنه الوحيد الذي يكاد يلتزم قرار «النأي بالنفس» عن الإجماع العربي والقرار الرسمي اللبناني، ضاربا عرض الحائط بسياسة لبنان الرسمية التي تنص على أن تنأى الدولة بنفسها عن الصراعات والمحاور الإقليمية». تصريحات منصور وتجاوزاته المتتالية، ولا سيما منها المتعلقة بالأزمة السورية تدل بشكل لا يقبل الشك، على حمله لواء الدفاع المستميت عن النظام السوري، متخطيا في مرات عدة تعليمات رئيسي الحكومة والجمهورية ، جعلت فريق «14 آذار» يطلق عليه تسمية «وزير خارجية سوريا لدى لبنان». لذلك فهذا وزير خارجية سوريا في لبنان حلق بعيدا عن تفجير الضاحية مطالبا بشكل عام محاربة « الموجة الارهابية في العالم تمول من جهات خارجية وهي بوتيرة متزايدة والدعم التي يأتي الى المجموعات يفوق امكانيات مجموعات او افراد، وتجفيف الارهاب يجب ان يتم من خلال تجفيف المصدر الذي يمول ويسلح ويخطط، ويجب ان نتعاطى مع المصدر وعليه ايقاف هذه العمليات «. وهل هذا التوصيف عنده يشمل إرهاب نظام الأسد ضد الشعب السوري وثورته؟ وهل يشمل أيضا تجفيف منابع إمداده بالنفط من عراق المالكي وبمقاتلي الحرس الثوري من طهران الملالي؟ خاصة بعد أن انكشفت بشكل واضح مسؤولية نظام الأسد عن تشكيل ما يسمى «داعش» وأخواتها بستار إسلامي مزيف، بدليل أنّ قتالها انحصر فقط ضد عناصر الجيش السوري الحر وكل مناوىء لنظام الأسد.

وبالتالي فهذا وكل المدافعين عن الحزب الإلهي ونظامي الأسد والملالي، من المهم أن يدركوا أنّ هذا الثلاثي لا ينطلق من مصلحة الطائفة الشيعية الشريك الأساسي في الأوطان، فهذه الطائفة الوطنية الشريفة في نظرهم مجرد ذبائح من أجل مصالحهم الشخصية والعائلية، وإلا فأي شيعي أو سني أو مسيحي يقبل بقاء الأسد الإبن ووالده مسيطرين ومتحكمين في سوريا شعبا ووطنا وثروة طوال 43 عاما حتى الآن فقط؟ وكذلك ملالي طهران من آية الى إلى آية بحكم أنّ هذا الآية وكيل الله في الأرض ومن يعصى أوامره فقد عصا الله تعالى..أليس هذا هو الإرهاب بحد ذاته؟ فلماذا لا يتم دعم كل من يحاول دحر هذا الإرهاب وتجفيف منابع دعمه؟..هذه هي الرسائل التي أراد مصطنعو تفجير الضاحية الجنوبية توجيهها والتضليل من خلال التفجير على نواياهم وخططهم الحقيقية، لذلك توقعوا تفجيرات أخرى قريبا ليس في لبنان فقط ولكن في دول مجاورة أخرى لمزيد من التضليل ولفت الأنظار بعيدا عن إرهاب هذا الثلاثي وداعميه.

عن «إيلاف» الإلكترونية

تراجع هيمنة أمريكا عالمياً وحضورها شرق أوسطياً

بشير عبد الفتاح

من بين تساؤلات عديدة يثيرها الجدل الحامي الوطيس الذي تشهده الأوساط السياسية والدوائر الإعلامية الأمريكية بشأن تقييم أداء الرئيس باراك أوباما وإنجازاته على الصعيدين الداخلي والخارجي، تطل برأسها علامات الاستفهام متسائلة عن مصير الهيمنة الأمريكية في نظام دولي لم يتجاوز مرحلة الصيرورة، فضلا عن نفوذ واشنطن وحضورها في شرق أوسط ما برحت تغشاه حالة سيولة.

طروحات أقولية

فتح فوز أوباما برئاسة الولايات المتحدة وصراعه مع نفسه أولا ثم خصومه ومنافسيه ثانيا من أجل تحقيق إنجازات ملفتة –في أشد قضايا وملفات السياستين الداخلية والخارجية لبلاده صعوبة– باب الجدل على مصراعيه بين المفكرين والخبراء بشأن التأثير المحتمل لهذا الفوز وتلك الإنجازات على مستقبل الهيمنة الأمريكية في عالم يقوده قطب عالمي وحيد بالتعاون مع قوى عالمية كبرى.

فئمة من ذهب إلى الادعاء بأن هذا الفوز يدشن مرحلة أقول تلك الهيمنة، حتى أن مفكرا أمريكيا من أصل ياباني بوزن فرانسيس فوكوياما لم يتورع عن الإعلان عن أنه ساند أوباما في حملته الانتخابية الرئاسية، وابتهج بفوزه كونه الزعيم الأقدر على إدارة حقبة أفول أو غروب الهيمنة الأمريكية باقتدار وباقل خسائر ممكنة لأمريكا والعالم.

وفي السياق ذاته، سطر الكاتب الأمريكي الهندي فريد زكريا سلسلة من المقالات في مجلة «النيوزويك» الأمريكية عقب فوز أوباما أشارت في مضمونها إلى أن الرئيس الجديد هو الرجل الأقدر على الاستجابة لعصر الأفول الأمريكي.

وفي مطلع شهر ديسمبر 2013 أظهر استطلاع للرأي أجري في الولايات المتحدة –أعده معهد «بيو» للبحوث بين 23 أكتوبر والسادس من نوفمبر من العام ذاته– تآكل ثقة الأمريكيين بالسياسة الخارجية لبلادهم، فضلا عن اعتقاد أغلبية الأمريكيين –للمرة الأولى منذ أربعين سنة– بأن الدور الأمريكي الكوني يتراجع، وأن بلادهم تفقد نفوذها وتمارس سلطة أقل في العالم.

وأعرب 70 في المئة عن اعتقادهم بأن الاحترام لبلادهم ينحسر عالميا، وأن الولايات المتحدة تؤدي دورا أقل أهمية وقوة على الصعيد العالمي منه قبل عقد مضى.

وهذه النسبة أعلى بـ12 نقطة مما كانت عليه في العام 2009 لدى وصول أوباما إلى الرئاسة، وزادت أكثر من مرتين مقارنة بما كانت عليه عام 2004 أثناء عهد بوش.

وعكس الاستطلاع أيضا نزعة انعزالية متزايدة لدى أمريكيين كثر، فلأول مرة –منذ نحو نصف قرن– يعتبر 52 في المئة منهم أن على الولايات المتحدة الاهتمام بشؤونها الداخلية وترك الدول الأخرى تدبر أمورها بأفضل طريقة ممكنة، في مقابل 38 في المئة يرون العكس، فيما أبدى 51 في المئة اقتناعا بأن الولايات المتحدة تتحرك أكثر مما يجب لمحاولة تسوية مشكلات العالم، وشددوا على وجوب أن تشكل المسائل المحلية –خصوصا الاقتصادية منها– أولوية بالنسبة لاهتمامات الإدارة.

استمرار الهيمنة

إلى غير المنحى السالف الذكر، ذهب نفر آخر من المفكرين الأمريكيين. فمن جانبه، ارتأى روبرت كاجان أن أمريكا ستظل رائدة ومهيمنة ما بقيت راغبة في ذلك ومؤمنة بقدرتها على الاستمرار فيه.

واعتبر أن الآراء التي ترى أن فوز أوباما يؤرخ لبداية الأفول الأمريكي إنما تفتقد الأسس والحجج العلمية الموضوعية، فلا أوباما اعتبر نفسه يوما ما كذلك ولا برنامجه الانتخابي حوى إشارات تشي بذلك، بل على العكس كان الرجل متفائلا حريصا على تعزيز مكانة أمريكا ودورها على الساحة العالمية ومصالحة الأمريكيين مع أنفسهم ومع العالم لجمع توطئة لإعادة الفعالية لقوة أمريكا الناعمة، التي هي إحدى الركائز المهمة لريادتها وهيمنتها، وهو ما كان سببا مباشرا من أسباب تفوقه على منافسه الجمهوري جون ماكين.

ويعتقد كاجان أن مثل هذه الطروحات «الأقولية» ليست بالأمر المستحدث على المجتمع الأمريكي، فهي عادة ما تتكرر على رأس كل عقد من الزمن أو نحو ذلك.

ففي أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي على سبيل المثال، سقطت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية أسيرة لادعاء تشاؤمي في ما يخص مستقبل القوة الأمريكية العالمية أطلق عليه وزير الخارجية الأمريكية في حينها سايروس فانس «حدود القوة الأمريكية».

وفي أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن ذاته، تنبأ بول كينيدي بالسقوط الوشيك للقوة الأمريكية نتيجة لما أسماه «التمدد المفرط» لتلك القوة وعدم تناسب قدراتها الاقتصادية مع تطلعاتها الإستراتيجية.

وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي أيضا، حذر المنظر الأمريكي الراحل صموئيل هنتنجتون مما نعته بـ«العزلة الأمريكية».

واليوم، يروج البعض لما يسمى «العالم ما بعد أمريكي»، أو حقبة «الأفول الأمريكي».

وفي مسعى منه لتفنيد تلك الطروحات «الأقولية» من قبل من أسماهم «الأفوليين» اعتبر كاجان أن جميعها كانت اضغاث أفكار، إذ لم يتحقق أي منها حتى الآن، فقد كانت نتاجا لظروف دولية ومحلية قلقة، كما يعتقد أن مروجي تلك الطروحات قد تناسوا أن جل الركائز الحقيقية والموضوعية للريادة والهيمنة لا تزال بحوزة الولايات المتحدة، ويمكن للرئيس الجديد أن يتخذ منها قاعدة للانطلاق نحو آفاق أرحب لتلك الهيمنة وهذه الريادة مستقبلا، وإن أتيحت لبعض القوى الإقليمية أو الدولية بعض مظاهر التميز أو الريادة الشكلية غير الموضوعية في مجالات بعينها كالسياحة أو الترفيه على سبيل المثال.

فاقتصاديا، لا تزال حصة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي تبلغ 21 في المئة حاليا، وهي نسبة لا تقل كثيرا عما كان الوضع عليه في تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت تلك النسبة تبلغ 23 في المئة ، كما كانت في الثمانينيات22 في المئة ، وفي الستينيات 24 في المئة .

وعلى الصعيد العسكري، تبقى القوة العسكرية الأمريكية غير قابلة للمنافسة من جانب أي قوة عالمية أخرى.

وفيما يعترف كاجان بأن القوات المسلحة لكل من روسيا والصين تنمو بمعدلات متسارعة في السنوات القليلة الماضية، فإنه يؤكد أن معدل نمو القوة الأمريكية هو الآخر ينامى بشكل أعلى وأسرع، كما تتفوق الولايات المتحدة على ما سواها في ما يتصل بالتطور العسكري التقني والأسلحة الذكية.

ويراهن كاجان على قدرة الأمريكيين على تفهم ذلك جيدا وإدراك مدى ضرورة إنعاش ركائز القوة اللازمة لاستعادة ريادة بلادهم، شريطة ألا يصغوا لآراء المحللين والمفكرين ذوي النظرة الأقولية، وأن يؤمنوا –قيادة وشعبا– بأهمية الهيمنة وضرورتها لبلادهم، وأن يثقوا في إمكانات أمريكا وقدراتها الذاتية على تصحيح الأخطاء وتعديل المسار.

أهمية الشرق الأوسط

راجت في الآونة الأخيرة طروحات عديدة بشأن تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، وقد استندت في أغلبيتها إلى معطيات شتى، أهمها:

التحول الحاصل في الإستراتيجية الأمريكية الكونية من المنحى الأطلنطي إلى التوجه الباسيفيكي، بمعنى أن واشنطن ستعيد توضع مصالحها الإستراتيجية عالميا بنقل القسط الأكبر من تركيزها واهتمامها تدريجيا إلى شرق القارة الآسيوية ووسطها كبدائل عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تراجع الصراع الروسي الأمريكي على النفوذ في المنطقة، وتآكلت فرص تجدد الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، خاصة بعد قضاء الولايات المتحدة على أبرز حلفاء روسيا في المنطقة كالرئيس العراقي الراحل صدام حسين، والزعيم الليبي معمر القذافي وتضييق الدائرة على الرئيس السوري بشار الأسد.

جاء ذلك بالتزامن مع بلوغ الرفض العربي والدولي للتدخل الأمريكي في بؤر الصراع أو حتى في الشؤون الداخلية لدول المنطقة مبلغا ملفتا على نحو بدت ملامحه جلية في استعصاء التدخل الأمريكي بسوريا مؤخرا.

وبينما تعتقد دوائر أمريكية أن واشنطن نجحت إلى حد كبير في تجاوز نصيب الأسد من تداعيات الثورات العربية على مصالحها في المنطقة، بعد أن تمكنت من تطويع تلك الثورات بما يخدم هذه المصالح، فيما تسنى للأمريكيين كبح جماح تطور البرنامج النووي الإيراني عبر تهيئة الأجواء لتوقيع اتفاق جنيف بين طهران ودول «5+1»، لم يعد بمقدور إسرائيل تسويق أكذوبة أنها تلك الدولة المستضعفة التي تستجدي الدعم الأمريكي والغربي، لمنع جيرانها من ابتلاعها أو القضاء عليها.

وإلى هذه المعادلة، دلف متغير غاية في الأهمية، تلك المتمثل في اقتراب واشنطن من تحقيق الاكتفاء الذاتي بمصادر الطاقة كالنفط والغاز، بل ومنافسة كبريات الدول في إنتاجها وتصديرهما، وذلك بعد عقود طوال داعب خيال السياسيين الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديموقراطي أثناءها حلم الخروج من سياسة «الاعتماد المشترك» ما بين أقطار العالم المستهلكة والمنتجة للطاقة، والتي ما برحت تحدد سياسات الطاقة العالمية، وتفرض قيودا على التحركات الأمريكية إلى مرحلة «استقلال الطاقة» أمريكيا.

فمن شأن هذا الاستقلال في مجال الطاقة أن يحرر مصالح واشنطن الإستراتيجية وسياستها الخارجية من تأثير التداعيات السلبية لتقلبات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في بؤر إنتاج مصادر الطاقة من النفط والغاز، وأن يحصنها ضد الأزمات الناجمة عن التنامي المستمر في استيراد الطاقة مع تقلب أسعارها وارتباك أمن نقلها، وهي تحديات طالما شكلت عبئا اقتصاديا وأمنيا على واشنطن، بدت جلية مؤشراته أثناء التهديدات التي تلقتها بحظر نفطي عربي جراء مواقفها من القضية الفلسطينية وانحيازها الواضح لإسرائيل.

فبفضل التقنيات الجديدة –التي جعلت استخراج النفط والغاز من تشكيلات الصخور الزيتية أمرا ممكنا– ستتنافس الولايات المتحدة أكبر دول العالم إنتاجا للنفط في العالم بحلول 2017، وستبدأ بتصدير النفط أكثر مما تستورده عام 2025، وستحقق أول اكتفاء ذاتي كامل في الطاقة عام 2030.

وفيما سيتراجع الاستيراد الأمريكي لموارد الطاقة، سينتهي تدريجيا اعتماد واشنطن على نفط الشرق الأوسط، ومن ثم سيتقلص التزامها لجهة حماية طرق تصدير النفط الخاصة به كما الحفاظ على مخزون إستراتيجي عال للنفط الخام وفق نظم الوكالة الدولية للطاقة.

ومن شأن هذه التطورات مجتمعة أن تعطي دفعة هائلة للاقتصاد الأمريكي، وأن تحرر كاهل السياسة الخارجية الأمريكية من جملة أعباء.

وبعين مغايرة، يرى مراقبون أن تحقيق حلم استقلال الطاقة الأمريكي لن يفضي بالضرورة لإنهاء اهتمام واشنطن بمنطقة الشرق الأوسط أو تقليص انخراطها في شؤون العالم، ذلك أن نسبة زيادة اكتشاف النفط والغاز في أمريكا كانت مترافقة دوما مع ظهور حاجات موازية ومتنامية لالتهام تلك الزيادة، كما أن تغلغل أمريكا خارج حدودها لم يكن من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة لتأمين احتياجاتها منها فحسب، وإنما أيضا لغرض السيطرة عليها وتأمينها والتحكم في مبيعاتها ومساراتها بما يساعد على تحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم يبقى الدور الأمريكي حيويا في هذا الخصوص بغية استبقاء ذ